ص ص30.-39
عنوان المقال: العولمة وانعكاسات ظاهرة الفساد على التنمية الاجتماعية في الدول النامية
EISSN : 2661-7080 _ ISSN2773-2630

العولمة و انعكاسات ظاهرة الفساد على التنمية الاجتماعية في الدول النامية

Globalization ***and The phenomenon of corruption and its impact on social development in developing countries***

بن جمزة حورية [1]*
جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (الجزائر)،h.benhamza@univ-eltarf.dz

الملخص:
من بين أهم الآثار الاجتماعية التي تخلفها العولمة ظاهرة الفساد الذي يمثل شكل من أشكال الانحلال ومظهر من مظاهر التراجع في القيم وغياب للضمير الإنساني، وهو ظاهرة حديثة وقديمة معا، حديثة في تنوعها ومظاهرها، وقديمة في نشأتها. فقد استفحلت ظاهرة الفساد في اغلب المجتمعات مما استوجب اهتمام الباحثين والمتخصصين لمعالجة هذه لظاهرة ومواجهتها والحد من آلياتها. وقد زاد في توسعها وانتشارها في الآونة الأخيرة العديد من العوامل في ظل آليات وقوانين نظام العولمة الاقتصادية وما آلت إليه من حركية في الأسواق والأموال، وأيضا ما صاحبه من انعدام في الرقابة، وتدني في القيم والأخلاق وانتشار للجرائم ، كون الهدف الوحيد هو الوصول إلى الربح وبحثا عن الرفاهية المادية على حساب التنمية الاجتماعية .
الكلمات المفتاحية : الفساد، التنمية، الدول النامية، العولمة.

Summary:

Among the most important social effects of globalization is the phenomenon of corruption, which represents a form of decadence and a manifestation of the decline in values and the absence of human conscience. It is both a modern and ancient phenomenon, modern in its diversity and manifestations, and ancient in its origins. The phenomenon of corruption has become widespread in most societies, making It required the attention of researchers and specialists to address this phenomenon, confront it, and limit its mechanisms. Its expansion and spread have increased recently due to many factors in light of the mechanisms and laws of the economic globalization system and the resulting movement in markets and money, as well as the accompanying lack of supervision, a decline in values and morals, and the spread of crimes , since its only goal is to achieve profit. In search of material well-being at the expense of social development.

Keywords: corruption, development, developing countries, globalization.

***بن حمزة حورية**

EISSN : 2661-7080 _ ISSN2773-2630

- **مقدمة:**

تعد ظاهرة الفساد بأنواعها وخاصة في المجال الاقتصادي والإداري ظاهرة عالمية، التي تنامت في المجتمع بشكل خطير وتشكل عائقا أمام عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي بذلك تعد آفة اجتماعية تؤدي إلى تأخير العديد من المشاريع التنموية التي خصصت لها ميزانية ومبالغ مالية طائلة، دون التمكن من تنفيذها على أرض الواقع بسبب الاحتيال والاختلاس واستغلال مراكز القوة والنفوذ. فحسب السياسة التنموية ومحتوى المخططات والبرامج الحكومية وتقييمها، تبين العجز الكبير في تحقيقها لدى العديد من الدول النامية، كما أن الخلل الكبير في تطبيق هذه الأفاق التنموية يشمل صعوبات في التمويل والتجهيز رغم النفقات المالية الضخمة التي خصصت لها ضمن إستراتيجية التنمية ومشروعها الحكومي، والتي تطمح إليها أغلب الدول النامية حتى تواكب الدول المتقدمة في العديد من القطاعات الاقتصادية و الخدماتية : كالتعليم والصحة والنقل وقطاع التصنيع وغيرها...

إن العولمة ومظاهرها المختلفة لها الدور الكبير في توسع وانتشار ظاهرة الفساد في مختلف المجتمعات، بنقل أفكار وقيم المنفعة المادية والربحية إلى شعوب العالم بشكل لم سبق له مثيل، وذلك بإخضاعها نحو تحول اقتصادي حر ، عبر الانفتاح على اقتصاد السوق، وهي بذلك تعد أحد أهم أسباب الفساد . وعليه فانعكاسات العولمة الاقتصادية على المجتمعات النامية وعلى قيم وأخلاقيات أفرادها، قد تعدى الجانب القانوني إلى ممارسة فعلية لأشكال من الاحتيال والاستغلال والرشوة والفساد...

من خلال هذا الطرح تتضمن ورقة بحثنا هذه ، التساؤل الآتي : كيف تؤثر آليات الفساد ونظام العولمة الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الدول النامية؟ وما علاقة ذلك بظاهرة الفساد ؟

1- العولمة : قراءة في المصطلح وأهم الآثار

يدل مصطلح العولمة على مبدأ الرأسمالية ونشر أفكار الحرية الاقتصادية في السوق والتبادل الحر عبر العالم وتمثل المؤسسات المالية والاقتصادية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ومنظمة التجارة العالمية وشركات متعددة الجنسيات، آليات العولمة وحقل لتطبيقها، كما أن نظام الدولة القومية وانتشار منظمات وقوانين الحرية والديمقراطية هي مؤشر آخر لعصر العولمة هذا.

ولهذه العولمة آثار سلبية بات العالم بأسره يعاني من ويلاتها منها الفقر والتهميش وانتشار الجريمة المنظمة والفساد الإداري وتنامي الإدمان على المخدرات والعنف والإرهاب والانحلال الخلقي .

ويروج دعاة العولمة على أنها هي نظام عالمي يهدف ويجسد مبدأ الحرية والمساواة ويحقق الرفاهية و المستوى المعيشي المرتفع لكافة شعوب المعمورة، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك بل جسدت العولمة تلك الهيمنة للقوى الرأسمالية العظمى على الدول الضعيفة التي تزداد فقرا وتبعية، وأضحت الشعوب النامية مزيدا من التفاوت الطبقي في توزيع الدخل ، وفشل في انجاز المشاريع التنموية، وكان بذلك الانتشار الواسع للآفات الاجتماعية، من بينها ظاهرة الفساد .

2- التنمية الاجتماعية أهدافها ومجالاتها :

تعد التنمية الاجتماعية إحدى أهم الإشكالات الأساسية في الدول النامية لما لها من آثار المجتمع وعلى مكانة الدول، وتتحدد طبيعة التنمية من حيث المستوى المعيشي ونوع الخدمات الاجتماعية والصحية ومستوى التعليم والنقل وغيرها ...

وتقاس التنمية أيضا من الجانب الاقتصادي، فهي بذلك كل نشاط اقتصادي يجعل الموارد الوطنية مستغلة ويتم تحويلها من حالة الركود إلى حالة الديناميكية عن طريق الزيادة في الإنتاج وتطوير وسائله، ومن حيث مستوى العمالة، والاعتماد على القطاع الصناعي خاصة، وعلى التكنولوجيات الحديثة مقابل انخفاض في الأنشطة التقليدية.

3- ظاهرة الفساد : الأسباب والمظاهر

يدخل الفساد ضمن المفهوم العام للجريمة المعاصرة، وهو ظاهرة متعددة الجوانب منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالفساد انحراف في أداء الوظائف والمهام، من خلال استخدام الرشوة والمحاباة ، ويشكل الفساد مظهرا رئيسيا يهدد جميع أشكال التطور الذي يشهدها الاقتصاد العالمي ، وينطلق الفساد من ضعف السلة السياسية وتغافل بل وعدم تطبيق القوانين، فهناك الفساد المالي وهو وجه شائع ومعروف من الفساد الاقتصادي كالتهرب من الضرائب وتهريب في البضائع، والاتجار بالمخدرات والممنوعات، ومنها أيضا تهريب لرؤوس الأموال، وظاهرة غسيل الأموال التي تعني تلك الإجراءات المتخذة غير القانونية من قبل بعض الأشخاص والمؤسسات المالية.

فالفساد هو شكل من أشكال الاحتيال والتهرب من القانون، ويمثل نمطا خطيرا من أنماط الجريمة الأكثر انتشارا في العالم في الآونة الأخيرة، حيث لا تستثنى طبقة اجتماعية معينة ، وقد تكون لأسباب ولظروف اجتماعية، وغالبا تعود إلى طبيعة النظام السائد ويستخدم فيها المركز والسلطة الاقتصادية والاجتماعية المرموقة، حيث أن طبيعة هذه السلطة وهذا المركز أو تلك المكانة في كثير من الأحيان توظف سلبا وتسهل عملية ارتكاب هذه الأنماط من الجرائم الاقتصادية والمالية.

✓ أسباب الفساد

تتنوع أسباب الفساد بأشكاله المختلفة وخاصة الفساد الإداري بتنوع الوسط الاجتماعي والبيئة التي تحتضن وتقوم برعاية هذا السلوك المتنافي وأخلاق مجتمعاتنا الإسلامية ، رغم ما تنص عليه القوانين من ردع وعقوبات لمرتكبيه .

إن الدوافع الأساسية لهذه الظاهرة تعود أساسا إلى ضعف الوازع الديني والأخلاقي الراجع بدوره إلى ضعف أساليب التنشئة الاجتماعية التي تمارس على أفراد هذا المجتمع، وكذا انتشار لتلك القيم الدخيلة ولأشكال الاحتيال والرشوة والمحسوبية والتزوير ... وإن سوء الرعاية الاجتماعية والنفسية للفرد تجعل هذا الاخير ينمو الفرد على سلوكيات الانحراف والفساد . كما أن لعامل التهميش الاجتماعي والبطالة علاقة بانتشار هذه الظاهرة في وسط الفئات الفقيرة والمهمشة، فعدم توفير الدخل المناسب وصعوبة في تحقيق غايات البطال المادية له ولأسرته تجعله يندفع أعمال الاحتيال، كما أنه يصبح عرضة للاستغلال من قبل الغير للقيام بأعمال لا قانونية، كالتهريب وبيع الممنوعات والسرقة وحتى ارتكاب الجريمة.

ومن جانب آخر من أسباب الفساد أيضا أن لتداول النقد والعملة الأجنبية وانتشار أسواق الصرف وبالتالي تشجيع عملية توظيف رؤوس الأموال، واتساع الاقتراض وأسواق السندات وفتح أسواق المالية أمام الاستثمار الأجنبي، وغيرها... كلها عوامل تؤدي إلى تنامي لظاهرة الفساد. وإحداث تغيرات واضطرابات في أسعار الصرف وانهيار في قيم العملات المحلية للشعوب النامية ولمنتجاتها الوطنية، تتراجع مكانتها الاقتصادية وتزيد تبعيتها للغرب، وهي ظاهرة جد خطيرة على المجتمع، بتوسع الأزمات الاجتماعية والسياسية، وتكثر مظاهر وأعمال الفساد في الإدارة وعند رجال الاقتصاد والمال أين يتخذها عديمي الضمير كطريق للاحتيال والاختلاس...

والفساد الاجتماعي هو بشكل عام انحراف الأفراد والحكومات عن الطريق السليم للفطرة الإنسانية بكسب ماهو غير مشروع ، والتجرد من المثل الأخلاقية والقيم التي أفرزها الوجود الإنساني

على وجه الأرض، وهذا الفساد المتنامي والذي انتشرت مظاهره وتنوعت مناهجه في ظل نظام العولمة في عالمنا اليوم وفي أغلب مجتمعاتنا .

✓ **مظاهر الفساد:**

لقد تنوعت البحوث والدراسات حول الفساد وخاصة حول مظاهره وآليات معالجته، أو الحد منه، فعند علماء الاقتصاد يرتكز الفساد على العلاقة بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة وعلى المؤسسات الحكومية من جهة أخرى، وبطء في عجلة التنمية. أما في القانون فإن الفساد هو انحراف في الالتزام بالقواعد القانونية والأعراف، و عند الساسة فالفساد يرتكز غالبا على نمط وشرعية الحكم ونماذج القوى السياسية ودور مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المحلية وغيرها... بينما يرى علماء الاجتماع الفساد أنه ظاهرة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة.

ولا يمكن رصد كل أنواع الفساد، وذلك لصعوبة تحديد أوجه الفساد على الصعيد العالمي، فأشكال ممارسته باتت علنية في اغلب الأحوال، ولكن أهمها أو الشائع منها هي : الاتجار بالمخدرات وتسويقها، والاتجار بالإنسان (ما يعرف بتجارة البيض) منهم العمالة من النساء والأطفال خاصة، وهنا نؤكد بأن للعولمة دورا هاما في نشر هذه الظاهرة بسبب الهجرة غير الشرعية.

ومن خلال بعض **الإحصائيات** (www.transparency.org، 2012) التي تبين أن أهم الدول التي تعرف انتشارا للفساد هي الدول الأكثر فقرا وذلك حسب الجدول الآتي:

الدول الأكثر فسادا في العالم ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

السنة	الدولة	قيمة مؤشر الفساد(*)	ترتيب الدولة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالدولار
2012	فنزويلا	19	165	11.475
	العراق	18	169	3.557
	السودان	13	173	1.848
	أفغانستان	8	174	1.000
	الصومال	8	174	.....
2011	فنزويلا	1.9	172	10.656
	العراق	1.8	175	3.177
	السودان	1.6	177	1.894
	أفغانستان	1.5	180	1.416
	الصومال	1.0	182	.....
2010	فنزويلا	...	...	.....
	العراق	1.5	175	....
	السودان	1.6	172	2.051

	افغانستان	1.4	176	1.419
	الصومال	1.1	178	.....

(*) تتراوح قيمة مؤشر الفساد بين 0 و10 في سنتي 2010 و2011 أما في سنة 2012 فالمؤشر يتراوح بين 0 و 100.

ويكون أيضا الفساد الإداري من خلال ظاهرة الرشوة والمحاباة والمحسوبية، وكذلك المتاجرة بالوظيفة والابتزاز والوساطة وكلها تعمل على استغلال المال والجاه والمنصب لتمرير أهداف ومصالح شخصية، غالبا ما تكون بهدف جمع الثروات الضخمة لبعض الأفراد، مما تنعكس على مكانة الاقتصاد وحياة المجتمع .

✓ **الحرب على الفساد:**

الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي لتطبيق الاتفاقيات المبرمة بين الدول للحد من آفة الفساد ولمواجهة النمو المتصاعد للجريمة المنظمة، والتعاون والتنسيق بين الحكومات وتبادل المعلومات بين مختلف المؤسسات لتطبيق قوانين الردع، لمكافحة الفساد، ولا يكون ذلك إلا بتمكين الأجهزة الموضوعة من قبل المنظمات الدولية لمراقبة جدية لتنفيذ الالتزامات الدولية من القيام بمهامها.

لكن مدى تنفيذ وتطبيق هذه الأمور والالتزامات يبقى محدود كون ظاهرة الفساد، تختلف المواقف حولها من مجتمع لآخر، وذلك انعكاسا لاختلاف في الأنظمة والقوانين وتنوع في الثقافات والقيم، فكل ذلك يجعل السيطرة على ظاهرة الفساد والحد من مظاهرها أمرا مستحيلا.

4- واقع التنمية الاجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية وتنامي ظاهرة الفساد:

إن نهاية الثمانينات ودخول عصر التحولات الاقتصادية بأسلوب التجارة والتبادل وإلغاء القيود والحدود، هو زمن الحرية والتحديث والاقتصاد الليبرالي، حيث برزت ظاهرة جديدة تمثلت في قيام هذه التحولات أو ما يصطلح عليه بالعولمة متزامنة مع انتشار الجريمة والإرهاب والفساد، وينتشر هذا الثالوث في أفقر الدول (كأمريكا اللاتينية وأفريقيا) كما تنميه مناطق متقدمة في قلب أوروبا وأمريكا الشمالية. فهي توجه بعض العصابات في المجتمع نحو الجريمة لدعم نشاطاتهم ونفوذهم، وتقوم بتغلغل لسلطتها وتزيد من التدفق في السلع الممنوعة من أسلحة ومخدرات، وتعمل شبكات الجريمة هذه كأحد أشكال الفساد في ظل العولمة على تنفيذ مصالح ونشاطات القوى الأجنبية وخاصة تلك المدعمة لظاهرة الفساد الإداري.

حتى وإن كانت هذه الظاهرة قديمة من حيث النشأة، إلا أن الجديد اليوم فيها هو سرعة وتكرار الفساد ومنه انتشار الجريمة المنظمة بأنواعها، والتي تشمل تمكين المجرمين من نقل الأشخاص والأموال والسلع عبر عالم بكل حرية، وكذا التدفق المتزايد للناس والأموال والسلع أضحى أمرا صعب من حيث الضبط والمراقبة . فكانت العولمة نظاما يسهل الوصول إلى أسواق هؤلاء المجرمين وإلى تمويه أفعالهم والتهرب من القانون واستخدام أشكال الاحتيال والفساد. كما أن للفساد علاقة بالتهرب من الضرائب، حيث يعمل التجار عن تقليص التكاليف وزيادة العوائد بطرق مشروعة وغير مشروعة، وذلك من خلال تمتعهم بمناصب إدارية وأخرى بأسلوب مادي كاستخدام الرشوة.

لقد شهدت العقود الأخيرة تصاعدا في أشكال عديدة من الجريمة المعاصرة، فكانت تجارة المخدرات أول قطاع للممنوعات يروج في عالم اليوم، وأصبحت تجارة تهريب المخدرات مصدر لتمويل عمليات الإجرام، وعندما حاولت الدول والحكومات ضبط هذه الظاهرة وفرض تطبيق قانوني دولي لمكافحتها ، اتخذوا أشكالا أخرى من الجريمة، كالتجارة في أجناس الحيوانات المعرضة للخطر والنفايات

الخطيرة وتسويق الأعمال الفنية والآثار المسروقة والسلع المزيفة، وحتى الاتجار بالناس (المستغلين في أعمال غير مشروعة، كالبغاء والتهريب الخ ...)

أما ازدياد ظاهرة الاتجار بالممنوعات كالمخدرات، والبشر،وغيرها... قد نمت بفعل ذلك النشاط الإجرامي العابر للحدود، فالتقدم التكنولوجي العظيم (في ميدان الاتصالات السريعة عبر الانترنت) ونمو التجارة الدولية التي سهلت جميعها الحركة الفعلية للسلع وللبشر، كما أن عصابات الإجرام والإرهاب والفساد في عالم العولمة، قد استغلت الأنظمة والحكومات التي خففت من وسائل مراقبة عبور الحدود والحرية الأكبر الناتجة من ذلك هي توسيع نشاطاتهم عبر الحدود الوصول إلى مناطق جديدة من العالم، حيث يتم إنشاء قواعد لعملياتهم في البلدان التي تكون أجهزة الفرض وتطبيق القانون فيها غير فاعلة أو مرتشية، ويبيضون أموالهم في تلك الدول التي تتبع نظام سرية المصارف، ومنه حصد هؤلاء المجرمون فوائد من آليات هذه العولمة.

إن العولمة والفساد أمران مترابطان، اتخذت في بيئة اجتماعية فقيرة، تنعدم فيها المسؤولية والمراقبة وخاصة ينعدم فيها الضمير الإنساني والأخلاقي، حيث أن الفساد هو خطوة لتشكل الجريمة، وأن المجرمين والفاسدين متصلون بعضهم بالبعض، قد استخدموا العولمة – رغم ايجابياتها- وكان سوء الاستخدام لها الخطر الأكثر ممارسة في مجتمعاتنا خاصة الفقيرة منها.

- **نمو ثقافة الفساد كظاهرة عالمية:**

إذا كان موضوع الأخلاق من فروع الفلسفة التي تحاول أن تطور مجموعة من المبادئ المنطقية والمنظمة، والتي تحدد ما هو التصرف الأخلاقي وما هو عكسه، وأخلاقيات أي مجتمع ما هي إلا إنتاج تطور تاريخي وهي ضرورية لاستقرار الحياة الاجتماعية، والسلوك الأخلاقي هو تصرف يحكم عليه أنه جيد وصحيح وعادل ويستحق الثناء وأن السلوك غير الأخلاقي هو تصرف يحكم عليه أنه خاطئ وتوبيخي أو فاشل في تلبية الالتزام، مثل الفساد فهي ظاهرة اجتماعية لا أخلاقية تنفر منها المعايير والقيم المتعارف عليه ويعاقب عليها القانون .

وفي ضوء تغيرات العصر فإن المنظمات الإدارية والاقتصادية وخاصة المالية، تقع تحت ضغوط نتيجة التغيرات السريعة التي تضعها في مأزق أخلاقي وتجعل المنظمات تتجاوز مسؤوليتها الاجتماعية والتزاماتها الأخلاقية، وهذه العوامل تتمثل في المنافسة الشديدة بين منظمات الأعمال وتزايد الاتجاه نحو العولمة ومنه نحو الفساد الإداري لكون الهدف هو المنفعة وإلحاق الضرر بالعملاء.

وإذا ربطنا بين هذه الظاهرة مع التحضر، نجد أن العلاقة بين القيم الحضرية للمجتمع وبين قواعد العمل الرسمية المعتمدة من قبل الأجهزة الإدارية الحديثة تبعث على التوجه إلى أعمال الفساد والانحراف عن المصالح العامة للمجتمع، كما أن سوء الأوضاع المعيشية للعاملين الناجمة عن قلة الدخل وعدم توزيع الثروة يؤدي هذا إلى بروز سلوكيات منحرفة وفاسدة في أجهزة الدولة (الهيئات الإدارية)، كما أن سوء الرقابة وضعف تطبيق القوانين والقرارات التي تنظم الوظيفة والعمل وتنظم سلوك الأفراد في مؤسسات العمل، ونقص الوعي لدى القيادات وأصحاب المراكز الإدارية، فإن الفساد هو تعفن وسوء استعمال موقع المصلحة الشخصية وهو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، وبالتالي الاتجار بالوظيفة العامة والتعدي على المال العام والخاص لخدمة أصحاب الفساد.

- **الأوضاع الاجتماعية في الدول النامية وعلاقتها بتطور ظاهرة الفساد:**

لقد تفاقمت ظاهرة الفساد على المستوى الدولي تفاقما ملحوظا وأصبحت من القضايا السياسية الأكثر اهتماما من أي وقت مضى، وتباينت التفاسير في أسباب وشرح هذه الظاهرة الفساد، فمنهم من أرجع السبب إلى التدخل المفرط للدولة هو السبب، لأن هذا التدخل هو الذي أدى إلى البيروقراطية

والأسواق الموازية، بينما يرى الآخرون أن السبب هو ضعف الوازع الأخلاقي العام وتراجع شرعية الدولة، وذوبان القيم الاجتماعية في البحث عن المصلحة والأنانية خاصة. و يواجه الشباب اليوم ظروفا نفسية واجتماعية مختلفة عن سابقتها، بحيث أن هذه الفئة هي أكثر الشرائح الاجتماعية عرضة للانتهاكات، وذلك لما تحصيه تقارير المنظمات العالمية وذلك كون هذه الفئة هي أكثر الفئات العمرية من تواجههم صعوبات في حياتهم اليومية العادية .

وقد أخذت المنظمات والجمعيات الإنسانية تتنافس لحماية الفئات الضعيفة وخاصة منها الأطفال والنساء، ومحاربة الفساد بأنواعه وسنت قوانين وتشريعات عمل للتكفل بهذه الفئات، بإصدار الاتفاقيات لتقليص سبل الاستغلال الممارس عليها . وكذلك لضبط مخلفات آليات التنافس الحاد في الإنتاج الرأسمالي ، والتي تعد مخاطر كبرى على المجتمع وخاصة على أدنى طبقاته، فزيادة الاضطهاد والتفكك الأسري و التوسع لظاهرة الحرمان، وتراجع المؤشر الخاص بالتنمية الاجتماعية .

ان من مظاهر الفساد(3) أيضا تطور ظاهرة التسول وعمالة الطفولة والمشردة وأطفال الشوارع، فهم كل من يعيش في الشارع وترك عائلته وسكن الأماكن المهجورة وبيوت الكرتون وهم أيضا أطفال الملاجئ ودور الإيواء، وكل ذلك سبب في تنوع أسباب الظاهرة المتمثلة في تواجد **الأطفال في الشوارع** ،كما أن المحيط الاجتماعي له أسماء خاصة أطلقها على هذه الفئة بنظرة سلبية وقسوة كبيرة اتجاهها،منها: ما أسماهم دود الخشب(بولونيا) ،والفئران (بوليفيا) والأولاد السيئون(رواندا)،والمتمردون الصغار (لهندوراس)،أطفال الكراتين (صنعاء) والمتسكعون (عدن) وغيرها من التسميات كأطفال العراء ،والأطفال المخذولون والمهمشون.. (علام، 2009).

إنه في غياب تعريفات محددة لهذه الظاهرة واقتصار التعامل مع هذه الفئة، بمعايير القوانين وعلى أساس المواد الواردة في المشرع الخاص بالحدث، حيث تعتبر خصوصية الظاهرة في كونها تشمل كل الفئات المحرومة من الرعاية الأسرية ي المجتمعات الفقيرة خاصة، والغائبة عن الرقابة الاجتماعية من أطفال الملاجئ وأطفال العاملين والبعيدين عن أسرهم وأطفال المتشردين وهي فئات من نتاج أشكال الاستغلال الرأسمالي والفساد . ولقد بينت منظمة الصحة العالمية وقامت بتصنيف لهذه الظاهرة كأخطر ظاهرة تعيشها الدول على الجانب الاقتصادي والأمني للشعوب.

إن مخاطر العولمة التي تعد هيمنة اقتصادية واسعة وضغط إعلامي كبير ومعقد يحمل انعكاسات سلبية على العديد من الأمور الثقافية والقيمية منها تعميق التفكك الاجتماعي وخاصة في المجتمع العربي، وإدخاله في الصراعات الثقافية والاجتماعية ، وأدى ذلك إلى تغييب دور الأسرة ، بل والعمل على تفكيكها، وتهميش دور الأم في التربية وصيانة الأبناء ، وإضعاف دور المؤسسات التربوية وخاصة الدينية منها في التنشئة لثقافة وأصالة المجتمع، فينشأ الطفل في غياب قيمي وأخلاقي..

إن العولمة قد أوجدت في مجتمعاتنا سلوكيات تنفي قيم النزاهة والضمير المهني والعمل الجيد المسؤول، وأصبحت هذه القيم تافهة ولا قيمة لها، حيث يتم التركيز على قيمة النقود والترف بمختلف الطرق اللاشرعية. وان تراجع هذه القيم يعود إلى تضخم ظاهرة الفردية بأشكالها وعدم الاهتمام بالآخرين وأصبح فكر أو فلسفة الذات والمصلحة الخاصة، ونفي أي حق للمجتمع في التدخل في شؤون الفرد وفي حياته الخاصة، هذا أمر طبيعي لظروف اجتماعية واقتصادية تنمي ظاهرة الفساد وتجعلها منتشرة في اغلب المؤسسات الاقتصادية . فإذا كانت العولمة قد وحدت العالم من جهة وجعلته كما يقال قرية كونية، فقد دفعت من جهة أخرى حياة الناس إلى العزلة والانطواء وجمع المال، بسبب الشعور بالفردية وحب الذات.

ويمكن أن يحدث الفساد بأشكال متنوعة في المؤسسات العمومية خاصة منها : تبديد المال والسرقة مما يؤدي إلى تبديد ثروات البلد وحتى عرض مؤسساتها للإفلاس، وأكثر هذه الأشكال الاختلاس

المال العام ، ومعناه الحصول على أموال الدولة والتصرف فيها بغير وجه حق، ويعمل الاختلاس على زيادة اتساع رقعة الاقتصاد الريعي ويطرد النقود خارج دائرة الإنتاج (مصيطفي، 2006)

وهذا الفساد العابر للقارات يعيد إنتاج الفرد أو المجتمعات على هذه القاعدة ، فمن كان هدفه الحصول على المال بطريقة سريعة ومريحة، ليس من الضمير ولا من الجهد والتكلفة، أن يجعل الحصول على المال دون مراعاة لقيم الإنسانية وعلى سبيل المثال : القاضي يبيع قرارات المحكمة، والمدرس يمنح علامات جيدة لمن يدفع أكثر من أولياء التلاميذ، والعامل يغش في إنتاجه ليبيع كمية أكثر وهكذا ...

- **خاتمة :**

ينشأ الفساد في ظل اللاوعي ومع تنامي الفساد السياسي في ظل اقتصاد السوق ونظام العولمة، ومع انعدام آليات الضبط والرقابة، ومنها انتشار ظواهر كالسوق السوداء كلها عوامل تؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية وتضعف من القدرة الشرائية، وعليه تدني في المستوى المعيشي للمواطن، ويكون للفساد الأثر السلبي في البلدان النامية ، كونه يحول دون أي تقدم أو نمو اقتصادي، ويبدد الأموال والموارد والثروات التي خصصت المشاريع الاقتصادية والمؤسسات المختلفة، وأموالا ضخمة دون تحقيق مخططها، ومنها ما يؤدي إلى الإفلاس وانهيار تام للاقتصاد والدولة.

ومن مظاهر الفساد على التنمية أن تضعف الإيرادات وتقلل من الامتيازات الموجهة للطبقات والفئات الهشة كالمعاشات والتأمين على البطالة والخدمات الاجتماعية (البنى التحتية كالنقل والصحة والتعليم...) وجلها مظاهر التخلف وأيضا نتيجة وخلفية لإنتشار ظاهرة الفساد داخل المؤسسات العمومية، فالفساد عدو التنمية الاجتماعية.

ولمواجهة الفساد بمختلف أشكاله ومعالجته لا بد من:

1- إيجاد اتفاق اجتماعي على معيار قيم المواطنة وتوعية الفرد بهذه القيم من خلال وسائل الإعلام المختلفة.
2- نشر التعليم وبعث تنشئة سليمة قائمة على مبادئ النزاهة والقيم الدينية.
3- محاسبة الفاسدين والمخطئين من خلال تفعيل أجهزة الرقابة وتطبيق القوانين.
4- خلق حوافز مادية ومكافآت وحصانة لذوي الأمانة والنزاهة من الموظفين.
5- دعم التعليم ومحاربة التهميش والفقر وتعميم الوعي عبر وسائل الإعلام خاصة الوعي العام في المجتمع.
6- وضع إستراتيجية تربوية هدفها تجديد ملامح المستقبل الذي يراد تحقيقه في الواقع، وإحداث تغير شامل في الأهداف والوسائل الفعالة والتقنية المعاصرة لتجاوز التخلف والفقر والرذيلة.
7- إنشاء أجهزة رقابية بكل شفافية واستقلالية لضمان النزاهة في مراقبة المسؤولين والموظفين والإداريين.
8- مراجعة القوانين والتشريعات لمنع أي شكل من أشكال الاحتيال أو الفساد.
9- تنمية الوازع الديني والأخلاقي للفرد، والاعتماد على نظام سياسي ديمقراطي ونزاهة الممارسة الإعلامية وحرية الصحافة وحرية التعبير .

من خلال ما سبق، فان ما يجب الوقوف عنده في هذه الورقة العلمية هو أن الفساد الإداري يعد شكلا من أشكال الأكثر انتشارا في الدول النامية والذي يعد سببا مباشرا في إعاقة التنمية الاجتماعية واستمرارية التخلف والفقر والتبعية، وعليه يجب أن يكون اهتمامنا أكثر بهذه المسألة من حيث المجال البحثي والاجتماعي والقانوني، وإشراك كل الفاعلين الاجتماعيين من جمعيات المجتمع المدني

ص ص30.-39
عنوان المقال: العولمة وانعكاسات ظاهرة الفساد على التنمية الاجتماعية في الدول النامية
EISSN : 2661-7080 _ ISSN2773-2630

والمؤسسات التربوية والتعليمية والأسرة والأحزاب وكل الهيئات الفعالة في المجتمع للحد من الظاهرة وتطويقها بأساليب المختلفة : كالتوعية والتنشئة والضبط والمحاسبة وكل حسب مسؤوليته.

وفي الأخير ، نقول بأن الدعوة تكون باهتمامنا أكثر بالفئات الأكثر عرضة لهذه السلبيات أو لمخلفات العولمة، وهي فئة الشباب والأطفال خاصة، كون قد تنمو لديهم أفكارا وسلوكيات من الانحراف والفساد والتهريب والرشوة، في ظل غياب الرعاية والاهتمام، وذلك من خلال سعيهم نحو المنفعة المادية، هذه الأفكار التي تغذيها وسائل الإعلام عبر الانترنت والفضائيات، لترسخ في دهنياتهم وسلوكياتهم، ولتجعلهم يتجهون إلى الربح السريع بمختلف الطرق، وقلما يكون الفرد المتشبع بهذه القيم من الذاتية والأنانية فردا سويا وصالحا في مجتمعه، حيث يفقد الدور الذي يرجى منه لحماية وطنه، ولتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعه .

المراجع والـــهوامش:

1) منظمة الشفافية الدولية، تقرير 2012،2011،2010، عبر شبكة الدولية للمعلومات: www.transparency.org

2) ثقافة الفساد الاجتماعي هي ركيزة العولمة، في كتاب "خوسيه فيدال بينيتو" حول ظاهرة العولمة والديمقراطية والفساد أن "الحكومات المعطوبة ينمو بها الفساد ،وتصبح انظمتها التي تدعي الديمقراطية فاسدة هي ذاتها. وإن انفتاح الحدود مع تنامي ضغوطات الفقر وانتشار أفكار وأحلام العيش في مجتمع الرفاهية التي ترسم ملامح صورها الدعاية الغربية باستغلال الفقراء، ومنه يكون تعميم للشبكات الإجرامية المتعددة ويتسع مجال الفساد بأنواعه اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

3) بشير مصيطفي : الفساد الاقتصادي ، مدخل في المفهوم والتجليات ، مجلة بحوث عربية العدد13، مصر 2006 ص.127.

4) ناصر علام:**أطفال الشوارع (قنبلة قيد الانفجار)**،مؤسسة طيبة،مصر،الطبعة الأولى،2009،ص.9.